الفصل الأول

حقوق استغلال المياه: الدولة والسوق والمجتمع المحلي

لمن الحق في امتلاك المياه؟ وهل هي ملكية خاصة أم على المشاع؟ وما الحقوق التي يتمتع أو يجب أن يتمتع بها الأفراد؟ وماذا عن حقوق الدولة والمؤسسات وذوي المصالح التجارية في هذا الشأن؟

ظلت كل تلك الأسئلة الجوهرية تلاحق المجتمعات على مدى التاريخ. أما في الوقت الحاضر فإننا نواجه أزمة مياه ذات صبغة عالمية تنذر بازدياد وطأتها في غضون العقود القليلة المقبلة. هذا، وتتخذ العديد من المساعي الجديدة طريقها إلى إعادة إرساء مفاهيم حقوق استغلال المياه في الوقت الذي تتفاقم فيه حدة الأزمة. إن الاقتصاد المعولم قد بدل إعادة تعريف المياه من كونها ملكية على المشاع إلى سلعة خاصة يمكن استخراجها والاتجار فيها دون أية قيود، كما يدعو النظام الاقتصادي العالمي إلى إزالة القيود بشأن المياه وتنظيم استغلالها وإنشاء أسواق لها. ويرى المؤيدون لمبدأ الاتجار في المياه أن حقوق الملكية الخاصة تعد البديل الوحيد لملكية الدولة، وكذا يرون أن السوق الحرة هي البديل الأوحد للتحكم البيروقراطي في موارد المياه.

بيد أنه من الضروري أن تظل المياه – أكثر من أى مورد آخر– مشاعاً تنظمها الإدارة الجمعية. ففي واقع الأمر، قد تم حظر الملكية الخاصة لموارد المياه في جل المجتمعات ويتضح ذلك من النصوص القديمة كشريعة ومبادئ جُستنيان التي أفادت بأن المياه وغيرها من الموارد الطبيعية تعتبر ملكية عامة، وجاء بها «إنه بموجب قانون الطبيعة، تعد تلك الأشياء والمتمثلة في الهواء والماء الجاري وكذا البحار ومن ثم شواطئها مملوكة للبشر جميعا». وقد أعتيد النظر إلى المسطحات غير المأهولة والهواء وكذا الماء والطاقة في بلدان مثل الهند على أنها تقع خارج نطاق دائرة الملكية. أما في الإسلام، فإن الشريعة – ذلك المصطلح الذى يُضمر المسلك أو الطريق إلى الماء – قد كفلت المبادئ الأساسية لحق جميع البشر في المياه، بل إنه حتى في الولايات المتحدة الأمريكية، هناك العديد ممن يناصرون فكرة أن المياه ملكية عامة، حيث كتب ويليام بلاكستون «إن المياه شيء متدفق وسار وينبغي أن يظل مشاعاً بموجب قانون

الطبيعة إذ يمكنني فقط أن أحصل على نصيب انتفاعي بشكل وقتي وعابر».

وقد أدت التقنيات الحديثة في نزح المياه الجوفية إلى تعزيز دور الدولة في إدارة موارد المياه، وفي حين تُنحي التقنيات الحديثة نظم الإدارة الذاتية للمياه جانبا، تتداعى هياكل الإدارة الجمعية الديمقراطية، ويتقلص دورها في الصيانة والحماية يتقلص. فضلا عن أنه مع سيادة العولمة وخصخصة موارد المياه، نشهد مساعي تعمل على إنكار حقوق الأفراد تماما وإحلال التحكم المؤسساتي محل الملكية الجمعية لموارد المياه. ففي غمار الهرولة باتجاه الخصخصة، يتم إغفال حقيقة وجود بشر حقيقيين لهم احتياجات فعلية بعيدا عن الدولة والسوق.

حقوق استغلال المياه كحقوق طبيعية

تتشكل حقوق استغلال المياه في جميع أنحاء العالم على مر العصور تبعا لمقتضيات المنظومات الإيكولوجية وحاجات الأفراد. ففي الواقع، نجد أن جذر الكلمة

الأردية abadi والتي تعني توطن الإنسان هولفظة ab والتي تعني بدورها المياه كإشارة إلى توطن البشر وقيام الحضارات بالقرب من موارد المياه.

إن مبدأ حقوق المشاطئة، وهي الحقوق الطبيعية التي ينعم بها القاطنون بمحاذاة نظام مائي ما، ولا سيما نظام نهري والتي تكفل لهم استغلال المياه قد نشأ أيضا وفقا لمفهوم الـ ab. هذا، وقد اعتبر الحق في المياه على مر العصور حقا طبيعيا أصيلا، نشأ وفقا للطبيعة البشرية والمعطيات التاريخية والحاجيات الأساسية ومقتضيات مفهوم العدالة. فحقوق استغلال المياه كحق طبيعي أصيل لا تنشأ مع قيام الدولة بل تنبثق من سياق إيكولوجي معين للوجود الإنساني.

ولكونها حقوقا طبيعية، فإن حقوق استغلال المياه تعد حقوقا انتفاعية إذ تُستَغل المياه ولا تمتلك. فالمواطنون لهم الحق في الحياة وبالتالي الحق في الموارد التي تكفل استمراريتها وديمومتها كالمياه. وعلى ذلك، فكون المياه عاملاً ضرورياً للحياة قد جعل من حق الحصول عليها حقيقة طبيعية أصيلة واجتماعية معترف بها من قبل القوانين.

ونظرا لكون حقوق استغلال المياه مكفولة تاريخيا بموجب القوانين ومن بينها مجموعة قوانين dharmasastras بالهند، وكذا في الشريعة الإسلامية وبما أن ذلك الحق مازالت تنص عليه القوانين في الوقت الحاضر، فإن ذلك ينفي بجلاء اعتبار حقوق استغلال المياه وكأنها حقوق قانونية تمنحها الدولة أوالقانون.

حقوق المشاطئة

إن حقوق المشاطئة التي ترتكن إلى مبادئ حق الانتفاع والملكية العامة والاستعمال الرشيد قد ساعدت على توطن الإنسان بامتداد العالم. ففي الهند، نجد أن نظم المشاطئة قد نشأت منذ زمن بعيد بمنطقة الهيمالايا، وبالتقابل، يرجع زمن حفر قناة الـ Anicut العظيمة الشهيرة في «الكافيري» على نهر الأولار إلى ألف عام خلت. وتعد أقدم هيكل هيدروليكي للتحكم في تدفق مياه الأنهار بالهند، فضلا عن كونها مازالت تعمل إلى الآن. أما في الشمال الشرقي، فهناك نظم المشاطئة القديمة

والمعروفة باسم dongs والتي تسهم في استغلال المياه. وقد أطلق على الهياكل التي تعمل على الحفاظ على المياه في ماهاراشترا اسم bandharas.

وجدير بالذكر أن نظامي Ahar وPyne في بيهار قد وجدا وفقا لمبدأ المشاطئة حيث تعمل قناة Pyne المتدفقة غير المغطاة على نقل المياه من أحد الغدران إلى مستجمع للمياه يعرف باسم Ahar. وبالتقابل مع قنوات الـ Sone حديثة العهد والتي حفرها الإنجليز، وأخفقت في تلبية احتياجات المواطنين، لا يزال نظاما الـ Ahar والـ Pyne يمدان المزارعين بالمياه. أما في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد دُشنت نظم المشاطئة على أيدي الإسبان الذين جلبوها من شبه جزيرة ايبريا. وقد تم اعتماد تلك النظم في كولورادوونيوميكسيكووأريزونا فضلا عن المناطق الشرقية.

ارتكنت مبادئ المشاطئة في بداياتها إلى مفهوم اقتسام الموارد المائية المشتركة وسبل المحافظة عليها، حيث إنها لم تكن ترتبط بحقوق الملكية وقتذاك. وفي هذا الصدد، أورد المؤرخ دونالد ورستر ما يلي:

«في العصور القديمة لم يكن مبدأ المشاطئة يمثل منهاجا لتوكيد حقوق الملكية الفردية بقدر ما كان يمثل موقفا مفاده عدم الإخلال بالطبيعة، فبموجب أقدم الصيغ لذلك المبدأ، لا يعتبر أي من الأنهار ملكا خاصا لأحد وإنما يتمتع الأفراد الذين عاشوا على ضفاف تلك الأنهار بحقوق استغلال مياهها لأغراض طبيعية كالشرب والاغتسال وكذا رى مزروعاتهم. بيد أنها كانت حقوق انتفاع فحسب ما يعني أنها كانت حقوق لاستهلاك المياه طالما لم يتم الإخلال بمخزون النهر من المياه».

هذا، وحتى عندما استوطن المستعمرون الأوربيون شرقي الولايات المتحدة فقد التزموا بتلك المبادئ الأساسية. بيد أن حقوق الانتفاع تلك لم تدم طويلا مع استيطان الغرب الأمريكي. بل سرعان ما ساد الاعتقاد أن مبدأ المشاطئة كان منشؤه القانون الإنجليزي العام، وبالتالي، تمحور حول الملكية الفردية. فى هذا الصدد، قال ورستر:

«لم يكن الرجال والنساء الذين استوطنوا الغرب الأمريكي ينتمون إلى ذلك العالم

القديم، فقد أنكروا نظام المشاطئة التقليدي، ولذا فقد استعاضوا عن ذلك بإرساء مبدأ الأسبقية في الاستيلاء ليُطبّق على جل المناطق، ذلك أنه منحهم حرية أكبر لاستغلال الطبيعة». وبالتبعية، فقد أدى ذلك إلى تقليص حقوق استغلال موارد المياه بشدة على مستوى العالم.

اقتصاد الكاوبوى الجائر: مبدأ الأسبقية في الاستيلاء ومولد الخصخصة:

برزت لأول مرة فكرة الملكية الخاصة والأسبقية في الاستيلاء في حقول التعدين في الغرب الأمريكي وفقا لمبدأ «Qui prior est in tempore،potior est in jure» والذى يعنى: «من كان له السبق في المجىء، كان له السبق في حيازة الحق».

أرسى مبدأ الأسبقية في الاستيلاء مبدأ حقوق الملكية المطلقة بما فيها حق بيع المياه والاتجار فيها. هذا، وقد ازدهرت أسواق جديدة للمياه، وما لبثت أن حلت محل الحقوق الطبيعية لاستغلالها، وأضحت قيمة المياه ومن ثم سعرها تحدد من قبل المستوطنين الأوائل ذوي النزعة الاحتكارية. إن مبدأ الأسبقية في الاستيلاء لم يمنح أي امتياز أوأفضلية لمن يمتلكون أراضي بمحاذاة الأنهار وإنما منح الجميع فرصة التنافس على موارد المياه والتنمية بعيدا عن الغدران.

يعنى مبدأ «القوة هي الحق» الجائر أن من يملك القدرة الاقتصادية يستطيع بموجبها أن يستثمر رأس المال في طرائق للاستيلاء على موارد المياه بغض النظر عن حاجات الآخرين أومحدودية النظم المائية. وقد منح ذلك المنطق الحدودي أول من قام بالاستيلاء حقا مطلقا على موارد المياه، أما المتأخرون الجدد فيحق لهم الاستيلاء أيضا على موارد مائية شريطة أن يحترموا الحقوق المسبقة. هذا، وقد سمح الاقتصاد «الجائر» بتحويل المياه من الغدران حتى يتم استغلالها في الأراضي التي تبعد عن موارد المياه. فإن لم يتمكن المستثمر من استغلال المياه يتحتم عليه التنازل عن حقه.

سمح منطق الكاوبوى «الجائر» بنقل حقوق استغلال موارد المياه وتبادلها فيما بين الأفراد الذين عادة ما يغضون الطرف عن الوظيفة الإيكولوجية للمياه أو وظائفها

خارج نطاق التعدين. وعلى الرغم من أن حقوق استغلال المياه قد ارتكنت إلى الاستيطان الأول، فإن المستوطنين الأوائل الحقيقيين ألا وهم سكان أمريكا الأصليون قد حرموا ذلك الحق بينما أصبح لعمال المناجم والمستعمرين كل الحق في استغلال موارد المياه زعما بأنهم هم أول من استوطن القارة. كان غض الطرف عن محدودية المنظومة الهيدروليكية للطبيعة يعني أن تترك الأنهار ليجف ماؤها أو تتلوث بفعل المخلفات الناجمة عن أنشطة التعدين، وكذا فإن غض الطرف عن الحقوق الأصيلة للآخرين كان معناه أن يتم حرمانهم من الحصول على المياه، وبذا انتشرت في الغرب الأمريكي أنظمة استغلال المياه المتسمة بالجور وعدم الاستدامة، وكذا الأنظمة الزراعية التي تهدر المياه وتبددها.

اقتصاد الكاوبوي «الجائر» المعاصر

نجمت النزعة الحالية باتجاه خصخصة موارد المياه عن مبادئ الاقتصاد «الجائر» ومقتضياته، فلم يقتصر رأي رواد خصخصة المياه من أمثال تيري أندرسون وياميلا سنايدر بمعهد كاتو المحافظ على الإقرار بالارتباط بين جهود الخصخصة الحالية وقوانين الكاوبوي «الجائرة»، للمياه فحسب، وإنما تجاوز ذلك إلى اعتبار الفلسفة المبكرة التي انتهجها الغرب فيما يخص الاستيلاء على الموارد المائية أنموذجا يجب اتباعه مستقبلا. وقد أوردا في هذا الصدد:

«إن مبدأ الأسبقية في الاستيلاء على موارد المياه وإرساء أسواق لها قد ورد إلينا من التخوم الغربية ولا سيما حقول التعدين. وقد كفل ذلك النظام المقومات الأساسية لإرساء أسواق كفء للمياه بحيث تصبح حقوق ملكية موارد المياه محددة بدقة وقابلة للتنفيذ والنقل والتحويل والمشاركة».

كما أن النزعة الحالية باتجاه إعادة طرح قوانين الكاوبوي وعولمتها هو نذير بتدمير الموارد المائية الشحيحة وحرمان الفقراء حصتهم المائية. وبتيههم وخيلائهم كالسوق مجهولة الاسم والهوية، فإن الأثرياء وذوي النفوذ يستخدمون الدولة للاستيلاء على

موارد المياه من الطبيعة وحرمان الأفراد إياها عملا بمبدأ الأسبقية في الاستيلاء. هذا، وتعمل جماعات المصالح الخاصة بطريقة ممنهجة على تجاهل حق السيطرة المجتمعية على موارد المياه، ونظرا لوجود المياه على سطح كوكب الأرض على نحوغير منتظم وحقيقة كون كل كائن حى في مسيس الحاجة إليها، فإن نسق الإدارة اللامركزية والملكية العادلة للموارد هوالنسق الأكثر كفاءة وعدالة واستدامة لديمومة الحياة واستمرارها للكافة. فبعيدا عن الدولة والسوق، تكمن المشاركة المجتمعية. وبعيدا عن البيروقراطية والهيمنة المؤسساتية، يبزغ الأمل في ديمقراطية استغلال المياه وتوزيعها.

المياه المشاع:

تعتبر المياه مشاعا ذلك أنها تعد الأساس الإيكولوجي لحياة الكائنات جميعا، وكذا فإن ديمومتها وبقاءها وتوزيعها توزيعا عادلا يعتمد على التعاون فيما بين أفراد المجتمع. وبالرغم من أن المياه قد استغلت كمشاع عبر التاريخ الإنساني، وكذا وفقا للثقافات العديدة، ورغم أن معظم المجتمعات كانت تدير موارد المياه – وحتى يومنا هذا – على هذا النحوأوالحصول عليها كسلعة عامة تقسم على المشاع، إلا أن الاتجاه لخصخصة موارد المياه أضحى يكتسب زخما يوما بعد يوم.

قبل قدوم البريطانيين إلى جنوب الهند، تمكنت المجتمعات هناك من إدارة أنظمة المياه إدارة جمعية من خلال نظام سمى بـ Kudimaramath والذي يعني الإصلاح الذاتي. وكذا، فإنه قبل ظهور الإدارة المؤسساتية لشركة الهند الشرقية فى القرن الثامن عشر، كان يتعين على المزارع أن يدفع ثلاثمائة وحدة من أصل كل ألف وحدة من الحبوب بحيث تتبقى ٢٥٠ وحدة منها في القرية من أجل صيانة الموارد المستغلة على المشاع، وكذا الأشغال العامة. وبحلول العام ١٨٣٠ ارتفع مخصص ما يدفعه المزارعون إلى ٦٥٠ وحدة، ذهبت ٥٩٠ وحدة منها مباشرة إلى شركة الهند الشرقية. وكان لزيادة المدفوعات وغياب عائدات الصيانة أثر بالغ على كل من المزارعين والموارد العامة، فنجد أن الـ ٣٠٠٠٠٠ صهريج للمياه التي كان قد تم إقامتها في الهند قبل مجيء الاحتلال البريطاني قد تم تدميرها مما أثر سلبا على الإنتاجية الزراعية وكذا على العائدات.

وفي عام ١٨٥٧ قامت أولى الحركات التي دعت إلى الاستقلال بطرد شركة الهند الشرقية. وبحلول عام ١٨٥٨، أقرت بريطانيا مرسوم «مادراس» للعمل الإلزامي والذي عرف محليا باسم مرسوم Kudimaramath وقد ألزم ذلك المرسوم المزارعين ببذل الجهد اللازم لصيانة موارد المياه ونظم الري. ونظرا لأن المرسوم كان قائما بالأساس على الإدارة الذاتية لا القسر والإجبار، فقد أخفق في حشد المشاركة المجتمعية وتفعيلها كما فشل في إعادة بناء الممتلكات العامة.

لم تكن المجتمعات المدارة ذاتيا حقيقة تاريخية فحسب، وإنما هي أيضا حقيقة معاصرة. لم يتمكن تدخل الدولة وكذا الخصخصة من التخلص منها كلية، وفي مسح أجري على نطاق قومي شمل بعض المقاطعات الواقعة في أقاليم مدارية جافة لسبع ولايات انتهى N.S.Jodha إلى أن معظم الاحتياجات الأساسية للفقراء من الوقود والعلف بمختلف أرجاء الهند يتم إشباعه من موارد الممتلكات المشاع، فقد أوضحت أبحاث دوديا التي أجريت حول الممتلكات المشاع بصحراء طهار أن المجالس الشعبية القروية ما يزال يُحتكم إليها فيما يخص حقوق الرعي، إذ يتم وضع قواعد ونظم مؤسساتية لتحديد فترات معينة للرعي محدود النطاق وأنماط للتناوب في ممارسته وكذا تحديد أعداد حيوانات الرعى وأنواعها، فضلا عن تقنين حقوق جمع كل من السماد والحطب وإرساء قواعد لتشذيب الأشجار من أجل الحصول على العلف الأخضر. كذلك، تقوم المجالس القروية بتعيين خفراء من أهالي القرى لضمان عدم خرق القواعد من قبل أفراد المجتمع المحلي أو أي دخيل عليه. كذلك توجد قوانين مشابهة لصيانة كل من الآبار والصهاريج.

إشكالية الملكية المشاع

أضفى جون لوك من خلال رسالته عن الملكية صفة الشرعية على سرقة الممتلكات العامة في أوروبا إبان حركات تسييج الملكيات enclosure movements في القرن السابع عشر. فقد دافع لوك – وهو ابن لوالدين ثريين – عن الرأسمالية، وكذا عن الثروة الهائلة لعائلته بالقول إن الملكيات قد نشأت فقط عندما تم تحويل الموارد

الطبيعية المعطلة من صورتها البكر باعتماد منظومة العمل واستحداثها. أورد لوك في هذا الصدد ما يلي:

«إذا، فأيا ما كان الأمر، فحين تخلى الإنسان عن الصبغة الطبيعية للموارد بما أودعتها الطبيعة إياه، وشرع في مزج عنصر العمل بها وربطها بأمر تابع منه وعن طبيعته وكيانه، فقد جعلها بالتالي إحدى ممتلكاته».

إن الحرية الفردية، في رأيه، تكمن في حرية امتلاك المرء للأراضي والغابات والأنهار عن طريق العمل. استمر لوك في رسائله عن «الملكية» بطرح نظريات وتطبيقات من شأنها العصف بالملكية المشاع وإلحاق الدمار بكوكب الأرض.

وتجد فكـرة خصخصة المياه في وقتنا المعاصـر تأصيلها في ما ورد في كتاب غاريت هاردين «إشكالية الملكية المشاع» والذي ظهرت طبعته الأولى في عام ١٩٦٨. ولفهم نظريته فقد دعانا هاردين إلى تخيل سيناريو معين كالتالي:

«هب أن ثمة مرعى متاحاً للجميع، فمن المتوقع أن يحاول كل راع أن يرعى فيه أكبر عدد ممكن من رءوس الماشية اعتمادا على كون المرعى ملكية مشاعاً. ويمكن لمثل هذا النسق أن يوجد ويستمر على نحومرض لقرون عدة، حيث تعمل الحروب القبلية والصيد الجائر والأمراض على الإبقاء على أعداد البشر والحيوان في حدود قدرة احتمال الأرض. بيد أنه في نهاية المطاف يأتي يوم المحاسبة، وهواليوم الذي يتحقق فيه هدف الاستقرار الاجتماعي المنشود ووقتئذ سينجم عن المنطق الضمني للملكية المشاع إشكالية مأساوية».

ويفترض هاردين هنا أن الملكية المشاع أنظمة تفتقد الإدارة المجتمعية فضلا عن كونها متاحة للكافة دون ملكية، كما يرى أن غياب الملكية الخاصة يعد نذيرا بانعدام سيادة القانون.

ورغم أن نظرية هاردين عن الملكية المشاع حظيت باحتفاء واهتمام بالغين، فإن بها العديد من الثغرات حيث إن افتراضه أن الملكية المشاع هي أنظمة متاحة للكافة

دونما إدارة ينبع من إيمانه بأن الإدارة يقوم بها الأفراد لا الجماعات. بيد أن الجماعات لديها القدرة على إدارة شئونها، بالإضافة إلى أن المجتمعات تستطيع التحكم في الممتلكات المشاع بشكل جيد.

ويجب الأخذ بعين الاعتبار أن قول هاردين بأن الممتلكات العامة هي موارد مفتوحة، يجانبه الصواب، ذلك أن مفهوم الملكية المشاع يتم تطبيقه بالفعل على مستوى الجماعات وليس الأفراد، ومن ثم تعمل الجماعات على إرساء قواعد وقيود الاستخدام. وعلى هذا، فإن تنظيم المنافع هو ما يضمن حماية المراعي من الرعي الجائر والغابات من الاندثار، وكذا موارد المياه من النضوب.

إن تكهنات هاردين بشأن مصير الممتلكات المشاع ترتكن بالأساس إلى المفهوم القائل بأن التنافس هو القوة المحركة في المجتمعات الإنسانية، فإن لم يتنافس الأفراد من أجل حيازة الممتلكات فإن ذلك يؤدي إلى غياب القانون وزواء النظام. بيد أن تلك الحجج لم تصمد طويلا أمام الاختبارات التي أجريت على قطاعات كبيرة من المجتمعات الريفية بالعالم الثالث حيث ما يزال يسود مبدأ التعاون بين الأفراد لا مبدأ التنافس بينهم. إن منطق الربح في منظمة اجتماعية - تعتمد التعاون فيما بين أعضائه، وتؤمن بأن الغرض من الإنتاج هوتلبية حاجات الأفراد - ليختلف تماما عن منطق الربح في المجتمعات التنافسية. أخفق كتاب «إشكالية الملكية المشاع» لغاريت هاردين في إدراك النقطة الجوهرية وهي أنه في الأحوال التي تعجز فيها الأراضي المتروكة على المشاع أن تفي بالاحتياجات الأساسية للسكان، فإن وقوع المأساة يصبح أمرا حتميا لا مفر منه سواء كان ثمة تنافس أم لا.

المجتمعات والملكية المشاع

مازالت المياه تعامل كمشاع في الروافد العليا لوادي الريوغراندي بكولورادو، ولقد حالفني الحظ أن قمت بزيارة لسان لويس موطن نظم acequia التقليدية (قنوات الري التي تدار بواسطة الجاذبية الأرضية) والتي تمد كلاً من التربة والنبات والحيوان بالمياه. وقد كنت هناك من أجل إبداء تضامني مع المجتمعات المحلية التي كانت ضالعة

فى نضال عظيم من أجل الدفاع عن الملكية المشاع والنظم الأكثر قدما لاستغلال حقوق المياه في كولورادو. فإن ما توفره قنوات الري ليس مجرد سلعة للسوق وإنما ترسيخ للحياة. يقول جوزيف غاليغوس - وهوأحد مزارعي الجيل الخامس ممن يعملون في أراضي الأسلاف في سان لويس:

«لقد جعلت قنوات الري الحياة النباتية ممكنة في الصحراء الباردة القاحلة، فانتشار النباتات على نطاق واسع في مكان ما يعني توفر موطن للحياة البرية المتمثلة في الطيور والثدييات. ويسميه الإيكولوجيون تنوعا بيولوجيا، أما أنا فأسميه حياة (terra y vida) (أرض وحياة)».

وحين عُرضت مياه الريوغراندى بالمزاد لمن يعرض أعلى سعر ممكن، فقد تم حجب نفعها عن المجتمع الزراعي الرعوي المرتبطة حقوقه المائية بمسئولية توفير (كومنولث مائي). هذا، وتخفق السوق في اجتذاب قيم متنوعة، كما تخفق في إيضاح الدمار الذي يحل بالبعد الإيكولوجي. فالماء الذي يعوض الأنساق الإيكولوجية يعد ماء مهدرا. وهنا يلقي جوزيف غاليغوس الضوء على نقطة هامة حين يسأل :

«لمن تنتمي وجهة النظر تلك ؟ إن أشجار الحور القطني التي تصطف على ضفاف المجاري المائية لا تعتقد أن الماء المتسرب يعد هدرا، وكذلك الطيور أو الحيوانات التى تحيا بالقرب من الأشجار. فقنوات الري تخلق بيئة ملائمة للحياة البرية وهو أمر جيد للمزارعين والحيوان. فقط المستثمر الحضري الذي يبحث عن المزيد من المياه لتلبية الاحتياجات الشرهة المتزايدة لسكان المدن هو الذي يري ذلك هدرا. هذا، وقد تعامل الكاوبوي مع المياه على أنها سلعة، فأنت تعرف المقولة الذائعة في كولورادو: يتدفق الماء لأعلى باتجاه الأموال».

عندما يحدد المال القيمة وتضطلع المحاكم بذلك نجد أن الموارد العامة يتم انتزاعها من المزارعين وتستحوذ عليها الشركات الخاصة. وقد قال ديفون بينا في هذا الصدد ما يلي :

«إن انتهاك الملكية المشاع ينطوي على إضفاء الصبغة القانونية علي الإنتاج.

صبغة ينتج عنها غزو وتطويق ومصادرة للمسطحات غير المأهولة بشكل جائر يتسم بالعنف وإن ظل قانونيا ولكنه في الوقت ذاته جائز من الناحية القانونية. فالقانون ذاته ينتهك، كون الأماكن التي هي موطن لمزيج من المجتمعات المتباينة، بشرية وغير بشرية».

وهذا ما حدث بالفعل في تجمع ريتوسيكو المائي بكولورادو عندما سمحت المحكمة لشركة Battle Mountain Gold Mine أن تحول استخدام المياه من الزراعة إلى الأغراض الصناعية.

الحقوق الجمعية وديمقراطيات المياه

بموجب الندرة، انبثقت النظم المستدامة لإدارة المياه من فكرة كون المياه مشاعا تتوارثها الأجيال تباعا. وأضحى عنصر «العمالة» في المحافظة على موارد المياه وبناء المجتمع هو الاستثمار الأساسي فيما يخص موارد الميـاه. ففي غياب عنصر «رأس المال» أسهم العمل الجماعي للأفـراد كمدخـل رئيسي أو «استثمار» في الأعمال المرتبطة بالمياه. قالت أنوبام ميشرا والتي تعمل في مؤسسة غاندي للسلام في هذا الشأن:

«ثمة عدد لا يحصى من الطرق المستخدمة لتجميع قطرات الـ Palar أي قطرات المطر ككثرة أسماء السحب والقطرات من حيث عددها اللانهائي، فالأواني تمتلئ قطرة قطرة تماما كالمحيط. ولا يمكن استخلاص أمثال تلك الدروس القيمة من أي من المراجع ولكنها منقوشة في ذاكرة مجتمعنا. وقد نبعت من تلك الذاكرة موسيقى الـ Shrutis المميزة لتاريخنا الشفاهي. هذا، ولم يأمن سكان إقليم راجستان أن يعهدوا بتنظيم مثل هذا العمل العظيم لأي من الحكومة المركزية أو الفيدرالية لعدم الثقة بأي منهما ولا بما درج على تسميته في الآونة المعاصرة «بالمحيط الخاص». بيد أن الأفراد هم أنفسهم الذين يعملون بجد في كل بيت وكل قرية فيعطون الثمار لذلك الهيكل ويعملون على صيانته وإنمائه وتطويره.

«لقد تمكنت Pindwari من مد يد العون للآخرين من خلال ما بذله الأفراد من جهد وكد وعمل شاق. فقطرات العرق التي تنساب على جبهة ساكني راجستان ما تزال مستمرة في انسيابها حتى تتمكن من جمع قطرات المطر».

هذا، وتعد أنظمة المياه التقليدية القائمة على الإدارة المحلية ضمانا لمقاومة ندرة المياه في الأقاليم المعرضة لخطر التصحر في منطقة غوجارات، وقد كانت تلك الأنظمة تدار بصفة رئيسية من قبل اللجان القروية. أما في أوقات الفيضانات والمجاعات وكذا الكوارث الأخرى، فقد كان الملك يشرع في تقديم المساعدات مما يعني أن دور السلطة المركزية كان بصفة أساسية بغرض تخفيف حدة الكارثة. وتتمثل المؤسسات المحلية لإدارة موارد المياه في جمعيات الزراع والفنيين والموظفين العاملين بالري المحلي، وكذا جمعيات المياه بالقرى، ونظم العمل المجتمعية والتي تدعمها مساهمات كل أسرة.

إن جمعيات الزراع التي أخذت على عاتقها تشييد أنظمة المياه وصيانتها كانت منتشرة بقدر كبير في الهند فيما سبق، وقد كانت تعرف في كارناتاكا وماهاراشترا باسم panchayats، أما في تاميل نادو فقد كان يطلق عليها kavai، nattamai، oppidi sangam، nir maniyam، maniyam أوeri variyam والتي تعني «لجنة البرك».

هذا، وقد أمدت البرك والصهاريج أكثر من قرية بالمياه، وفي مثل تلك الحالات كان ممثلون من كل قرية أو جمعية للزراع يعملون على ضمان الإمساك بزمام الأمور على نحو عادل، وقد تمكنت تلك اللجان من جمع المستحقات والضرائب من المستخدمين، وتم كذلك التبرع بالأراضي من أجل تمويل مصروفات محطات المياه.

وقد استلزمت الأنظمة المائية بالقرى وجود عاملين بمجال الري يشرفون على العمليات اليومية لأنظمته، ففي منطقة الهيمالايا حيث كانت تقوم kuhls بتلبية احتياجات الري بالنسبة للمجتمع، كان يطلق اسم kohlis على من يديرون نظم الري. وفي ماهاراشترا كانوا يعرفون باسم patkaris وhavaldars وjogalaya. أما في كارناتاكا وتاميل نادو، فكانوا يعرفون بأي من هذه الأسماء: nirkatti أو nirganti أوnirpaychi أوniranikkans أوkamkukatti.

ولضمان الحيادية التامة، فقد تم اختيار هؤلاء العاملين من الطبقة غير المالكة

للأراضي والتي تعرف باسم Harijans لمنحها الاستقلال عن مالكي الأراضي وعن باقي الشرائح الاجتماعية في المجتمع الهندي. وبذا أصبح بإمكان Harijans وحدها إغلاق الصهاريج والمصارف وفتحها. وبمجرد أن شرع المزارعون في وضع قواعد للتوزيع، لم يستطع أي منهم تجاوزها، كان يتم تغريم من أقدم على ذلك الفعل. وأدت حماية تلك الجمعيات من ذوي النفوذ الاقتصادي إلى ضمان عدالة استغلال المياه وتوزيعها. إذ ارتكزت التعويضات بشكل أساسي على استثمار الفرد لعمله، ولم يتم الاستعاضة عنها برءوس الأموال أو عمل الآخرين. وفي جنوب الهند كان استثمار العمل الجماعي هو الاستثمار الأساسي الذي كفل بناء الأنظمة المائية وصيانتها بالقرى المعروفة باسم kudimaram، فقد كان يعهد بصيانة القنوات وتنظيفها للأشخاص ذوي البنى القوية، كما استدعت nirkattis المزارعين بغرض تنظيف القنوات التي كانت تمد الحقول بالمياه. هذا، وقد تضمنت الوثيقة الاقتصادية التاريخية والمعروفة باسم Arthasastra عقوبات محددة للمقصرين في أداء واجبهم من أي من البنى التعاونية، واعتاد المخالفون إرسال خدمهم وثيرانهم للقيام بالأعمال المنوطة بهم، وللمشاركة في دفع النفقات دون أن يكون لهم أدنى حق للمطالبة بالربح.

وقد عانت نظم الإدارة الذاتية عندما قامت الحكومة بالسيطرة على موارد المياه إبان الحكم البريطاني. ومما زاد من تآكل الملكية المجتمعية، استحداث الآبار الجوفية والآبار الأنبوبية والتي جعلت المزارعين الأفراد يعتمدون على رءوس الأموال. وكذا تقوضت الحقوق الجمعية للمياه بعد تدخل الدولة وانتقال السيطرة على الموارد إلى وكالات خارجية، ولم تعد العائدات تستثمر في دعم البنية التحتية المحلية وإنما وجهت نحو الإدارات الحكومية.

إن ضمان حقوق المجتمع لهو ضرورة لكل من التوازن الإيكولوجي والديمقراطي. فالتحكم البيروقراطي من قبل وكالات خارجية، وكذا تحكم المصالح التجارية والمؤسسات في الأسواق يخلق عقبة تعترض سبل الحفاظ على الموارد. فلا تعمل المجتمعات المحلية على الحفاظ على موارد المياه أو صيانة أنظمتها طالما ظلت الوكالات – سواء البيروقراطية أو التجارية – المستفيد الأوحد من مجهوداتهم وكذا مواردهم.

لن تؤدي الأسعار المرتفعة في ظل السوق الحرة إلى الحفاظ على الموارد. فنظرا لحدة التفاوت الاقتصادي، نجد احتمالات تبديد المياه من قبل ذوي النفوذ الاقتصادي كبيرة بينما يدفع الفقراء والمعوزون الثمن. هذا، ويعد ضمان الحقوق المجتمعية أمرا حتميا لإرساء الديمقراطية وبذا نضمن استمرار محاسبة هيئات الدولة والمصالح التجارية والدفاع عن حقوق الأفراد في موارد المياه من خلال الديمقراطية اللامركزية.

الحق في مياه نظيفة مقابل الحق في التلويث

قبل اعتماد مرسوم المياه الذي صدر في الهند في عام ١٩٧٤، كانت جل القرارات القضائية تجيء لصالح من يقوم بالتلويث. وفضلا عن حماية القانون لهم، فقد كان لدى هؤلاء الأفراد من النفوذ الاقتصادي والسياسي يفوق ما لدى المواطن العادي، كما كانوا أكثر مهارة في استغلال الدعاوى القضائية لصالحهم. اتجه القضاء وقتذاك إلى دعم حقوق رجال الصناعة في تلويث المياه خاصة في الوقت الذي لم يبلغ فيه تأثير التلوث الصناعي حدا كبيرا وكان التصنيع حينذاك يعد رمزا للتقدم، ويتضح ذلك في عدد من القضايا منها:

Deshi Sugar Mills v. Tups kahar

Empress v.Hololdhan Poorroo

Emperor v. Nana Ram

Imperatix v. Neelappa

Darvappa Queen v. Vittichakkon

Reg v. Partha

Imperatix v. Hari Baput

ومع ازدياد خطر تلوث المياه الناجم عن انتشار الأنشطة الصناعية، لم يكن من الممكن معالجة الأمر إلا من خلال فرض عقوبات جنائية وجزائية للحد من ذلك، بيد أن القضاء وحده لم يستطع حماية حقوق الأفراد في الحصول على مياه نظيفة.

وبحلول ثمانينيات القرن العشرين، ومع ازدياد خطر التلوث بشكل كبير، تحتم الدفاع عن حق الحصول على مياه نظيفة كحق جوهري وأصيل. وفي القضية الشهيرة التي كان طرفاها Ratlam Municipality ضد Vardhichand، أقرت المحكمة العليا بالهند قاعدة جديدة للحقوق البيئية، وعلى ذلك تحتم على مجلس البلدية إزالة الأضرار العامة سواء امتلك القدرة المالية أم لا. وقد أقرت قضية Ratlam نوعا جديدا من الحقوق الطبيعية، واعتبرت الحقوق التي أقرها العرف ضمانة دستورية. بيد أنه حتى عقب قضية Ratlam ومرسوم المياه، لم يقع كبار الملوثين تحت طائلة القانون فقد كان المجلس المركزي المعني بتلوث المياه في معظم القضايا يقف بوجه المصانع الصغيرة.

إن القواعد التي تم وضعها بغرض محاربة التلوث في العالم الصناعي تم إرساؤها في الأساس من أجل المحافظة على مياه الأنهار نظيفة. فقد كان نهر Cuyahoga بكليفلاند بولاية أوهايوالأمريكية موطنا لنفايات المصانع لفترة طويلة وفي عام ١٩٦٩ بلغ درجة قصوى من التلوث بالمواد الكيماوية إلى الحد الذي شبت فيه النيران جراء ذلك. وفي عام ١٩٧٢ اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية مرسوم المياه النظيفة والذي وطد فكرة أنه لا حق لأحد في تلويث المياه وأنه من حق كل فرد الحصول على مياه نظيفة. فقبل اعتماد ذلك المرسوم كانت قضية تلويث المياه تتبع القانون العام كونها تندرج تحت بند التعدي والإزعاج. وبحلول عام ١٩٨٣ أدرج المرسوم ضمن أهدافه جعل المياه صالحة للصيد والسباحة، وبحلول عام ١٩٨٥ ضم إلى تلك الأهداف إزالة المواد المرتشحة من ملوثات المياه. وقد انخفضت نسبة التلوث الناتج عن مصادر محددة بشكل كبير في الولايات المتحدة الأمريكية منذ إقرار مرسوم المياه النظيفة في عام ١٩٧٢ مما يلقي الضوء على مدى أهمية إرساء القواعد بهدف محاربة التلوث.

وكنتيجة للضغط الذي تمارسه الصناعة، فقد تحول الاهتمام في الولايات المتحدة الأمريكية من إرساء ضوابط للتحكم في المواد المرتشحة من الملوثات إلى إرساء

معايير لجودة المياه، وكان ذلك في عام ١٩٧٧. وقد خطا ذلك التحول ضمنيا نحو اعتبار أن التلوث مسموح به بدلا من اعتباره انتهاكا للقوانين. فقد حاولت الشركات إعادة طرح حق التلويث من خلال ما بذلته من ممارسات سرية كتلك المتمثلة في حقوق التلويث أو تصاريح الصرف القابلة للتداول. وبالرغم من أن تصاريح الصرف القابلة للتداول قد لاقت مقاومة من قبل دعاة البيئة، إلا أنها ماتزال تعد الخرافة السوقية الأكثر تداولا لحل مشاكل التلوث.

وقد عمل مؤيدو السوق الحرة على تعزيز تصاريح الصرف القابلة للتداول ومساندتها واعتبارها بديلا عن سياسة «القيادة والسيطرة» للتنظيم البيئي. إلا أن الحكومة تفرض غرامات على تداول التلوث. وقد كتب في ذلك الشأن سنايدر وأندرسون وهما من مناصري السوق الحرة، حيث أقرا :

«إن حقوق التلوث القابلة للتداول تعد بالضرورة موافقة من قبل الهيئات الحكومية فهى تكفل حق تصريف مستويات معينة من التلوث في المجاري المائية». وبالمثل، فقد وضعت الحكومة معايير للتلوث ولو أنها قائمة على أساس «فقاعة» زائفة أو حدود تخيلية لمنطقة معينة.

ومن ثم فليس من المستغرب على التراخيص التي تكفل التلوث أن تتعامى عن السياقات الإيكولوجية، وعلى هذا فقد أصبح الشغل الشاغل هو «حوافز المكاسب الناتجة عن التجارة». فإن كانت تكاليف الحد من التلوث منخفضة فستعمل الصناعة على بيع حقوق الصرف وإن كانت التكاليف مرتفعة فستعمل الصناعة على شراء تلك الحقوق. ورغم أن تحليل التكلفة / العائد هذا يبدو ظاهريا أن به العديد من المزايا التجارية إلا أن حقوق التلويث تلك تعد خطيرة من الناحية الإيكولوجية.

هذا، وتعمل تصاريح تداول التلوث على انتهاك الديمقراطية الإيكولوجية، وكذا حقوق الأفراد فى الحصول على مياه نظيفة على مستويات عدة حيث إنها تحول دور الحكومات من حامية لحقوق الأفراد في المياه إلى مؤيدة لحقوق التلويث، فالحكومات تتبنى مهاما تنظيمية تتسم بمعاداتها للبيئة ومصلحة الأفراد ولكنها تتوافق مع

سياسة الصناعات الملوثة. كذلك تعمل تصاريح الصرف القابلة للتداول على استبعاد المواطنين العاديين، وكذا غير الضالعين بالتلويث من المشاركة بدور ديمقراطي فاعل في التحكم في التلوث حيث إن تداول التلوث أصبح حكرا على الصناعات المسببة له.

كبار الملوثين : قديما وحديثا

إن الصراع بين الحق في الحصول على مياه نظيفة والحق في تلويثها هو الصراع بين الحقوق البيئية والإنسانية للمواطنين العاديين من جهة والمصالح المالية لرجال الأعمال من جهة أخرى. فما التلوث إلا ناتج ثانوي للتكنولوجيا الصناعية والتجارة العالمية، فصناعة الورق يدويا وكذا الأصباغ النباتية لا ينتج عنها أي تلوث وكذا، فإن معالجة الجلود بالطرق البدائية تعد اقتصادية للغايه وتعمل على الحفاظ على المياه. وبالمثل، فإن الخضروات والفواكه الطازجة لا تحتاج المياه إلا فى زراعتها.

وعلى النقيض من ذلك، تخلق الصناعات الحديثة للورق وكذلك معالجة الجلود تلوثا جسيما، حيث يستهلك لب الورق ما يتراوح بين ٦٠٠٠٠ و١٩٠٠٠٠ جالون من المياه لطن الورق أوالرايون. أما التبييض فيستهلك من ٤٨٠٠٠ إلى ٧٢٠٠٠ جالون من المياه لكل طن من القطن. تستهلك تعبئة الفول الأخضر والخوخ من أجل أغراض التجارة لمسافات طويلة ١٧٠٠٠ و٤٨٠٠٠ جالون لكل طن على التوالي.

هذا، ولا يقتصر الإفراط في استهلاك موارد المياه الشحيحة وتلويثها على التكنولوجيا الصناعية القديمة فحسب، وإنما تعد أيضا مكونا ضمنيا للتكنولوجيا الحديثة للحاسبات. وقد كشفت دراسة قامت بها الشبكة الشمالية الغربية للعدالة البيئية والاقتصادية وكذا الحملة من أجل تكنولوجيا مسئولة أن تصنيع الرقائق تستلزم كمية هائلة من المياه:

في المتوسط، نجد أن معالجة رقاقة واحدة من السليكون يبلغ طولها ست بوصات تستهلك ٢٢٧٥ جالون من المياه غير المتأينة و٣٢٠٠ قدم مكعب من الغازات السائبة

و٢٢ قدماً مكعباً من الغازات الخطرة و٢٠ رطلا من الكيماويات وكذا ٢٨٥ كيلووات ساعة من الطاقة الكهربية. وبمعنى آخر: « ففي المتوسط، إذا عمل مصنع ما على معالجة ألفين من الرقاقات أسبوعيا، فسيحتاج إلى ٤٥٥٠٠٠٠ جالون من المياه أسبوعيا و٢٣٦٦٠٠٠٠٠ جالون سنويا لإنتاج الرقائق وحدها. (على سبيل المثال، بإمكان مصنع Intel بريو رانشو بنيوميكسيكو إنتاج ٥٠٠٠ رقاقة أسبوعيا).

وقد كشفت إحدى الدراسات أن عشرين من المواقع الممولة بسخاء من إجمالى تسعة وعشرين بمقاطعة سانتا كلارا بولاية كاليفورنيا الأمريكية، قد تم إنشاؤها بواسطة صناعة الحاسبات.

مبادئ ديمقراطية المياه

يرتكن الحل الذي طرحته السوق لمشكلة التلوث إلى افتراض أن المياه موجودة بوفرة. لقد أخفقت فكرة قدرة السوق على تخفيف حدة التلوث بتسهيل زيادة الحصص من المياه فى إدراك أن تحويل المياه إلى منطقة بعينها يأتى على حساب ندرتها في منطقة أخرى.

وخلافا لما يرمى إليه المنظرون الشركاتيون الداعون إلى ترك مشكلة التلوث لتحل عن طريق آليات السوق، نجد أن المنظمات القاعدية تدعو إلى الحلول السياسية والإيكولوجية للمشكلة. فالمجتمعات التي تحارب التلوث الناجم عن صناعات التكنولوجيا الرفيعة قد تقدمت بميثاق للحقوق البيئية والمجتمعية التي تضمن الحق في صناعة نظيفة، وكذا الأمان من التعرض لما هو ضار والوقاية والوعي وكذلك المشاركة والحماية والدعم والتعويض ومحاربة التلوث. فكل تلك الحقوق تمثل عناصر أساسية لديمقراطية المياه التي يتم بموجبها حماية حق المواطنين جميعا في الحصول على مياه نظيفة. أما السوق فلا تستطيع ضمان أي من تلك الحقوق.

المبادئ التسعة التى تقوم على أساسها ديمقراطية المياه:

١- المياه منحة طبيعية

يحصل الأفراد على المياه بالمجان من الطبيعة، لذا فنحن ملتزمون إزاءها بأن

نستغل تلك الهبة ونطوعها وفقا لحاجاتنا المعيشية وأن نحافظ عليها نظيفة ومتوفرة بالقدر الكافى، أما أي تحول من شأنه التسبب في ظهور مناطق مجدبة أو مناطق تستهلك المياه بشراهة، فيعد ذلك انتهاكا لمبادئ الديمقراطية الإيكولوجية.

٢- المياه ضرورة للحياة

المياه هي جوهر الحياة لجميع الكائنات، وبذا فجميع الكائنات الحية وكذا الأنساق الإيكولوجية لها الحق في الانتفاع بنصيبها من المياه على كوكب الأرض.

٣-الحياة تترابط بفضل المياه

تظل جميع الكائنات وكذا جميع أجزاء كوكب الأرض حلقة متصلة. ويتأتى ذلك من خلال منظومة المياه، وبذا يقع على عاتقنا جميعا مهمة ضمان ألا تتسبب أفعالنا وأنشطتنا في أية أضرار بالبشر أو الكائنات الأخرى.

٤-وجوب توفر المياه بالمجان لضمان الوفاء بالحاجات المعيشية

فطالما تهب الطبيعة لنا المياه دونما مقابل مادي، يعد التصرف فيها بالبيع أو الشراء من أجل الربح انتهاكا لحقوقنا المضمرة والأصيلة في استغلال تلك المنحة وحرمان الفقراء والمعوزين من حقوقهم الإنسانية.

٥-المياه موجودة بقدر محدود وقابلة للنفاد

توجد المياه بكمية محدودة وقابلة للنفاد، إذا لم يتم استخدامها بطريقة تكفل لها الديمومة ومن ذلك أن يتم استخراج المزيد من المياه من الأنساق الإيكولوجية بمعدل تعجز الطبيعة عن تعويضه (عدم استدامة إيكولوجية)، أو أن يقوم الأفراد باستهلاك المياه بما يزيد عن أنصبتهم المشروعة منها (عدم استدامة اجتماعية).

٦-وجوب الحفاظ على موارد المياه وصيانتها

يتوجب على كل فرد العمل على الحفاظ على موارد المياه واستغلالها بطريقة تضمن بقاءها وديمومتها ضمن أطر إيكولوجية عادلة.

٧- المياه مشاع للكافة

ليست المياه ابتكارا بشريا، لذا لا يمكن تقييدها أو حصرها كونها مشاعا طبيعيا ولا يجوز اعتبارها ملكية خاصة أو بيعها كسلعة.

٨-لا يحق لأحد تدمير موارد المياه

لا يحق لأحد الإفراط في استغلال أنظمة المياه أو إساءة استعمالها أو العمل على تلويثها. إن تصاريح التلوث القابلة للتداول تعمل على انتهاك مبدأ الاستغلال المستدام والعادل لموارد المياه.

٩-لا يمكن الاستعاضة عن المياه

تختلف المياه اختلافا جوهريا عن أي من الموارد والمنتجات الأخرى، فلا يمكن اعتبارها سلعة بأية حال من الأحوال.